إلا إذا ما كان عنه عقلا ... وما يلي العتق أن ينقلا

كتاب الإكراه

لو باع بالإكراه ممن يوجد ... بالحبس والضرب فباع فسد
وقبضه الإثمان طوعا أيضا ... كذا كل تسليم المبيع أيضا
بضمن سعار قابض قيمته ... بالهلك أو بضمن من أكرهه
من ميته أن يبع منه الأكل ... أو قطع عضو فعليه النعل
ومكره الكتب يباح أن نطق ... لو سبه وإما الصبر أحق
كمكره في هلك مال المسلم ... وبحص من أكرهه بالعدم
أو قتله بالقتل ثم أقدما ... بالشرط والقتل على من ألزما
وإن يطلق أو يجد زيد بها ... يعود بالعدم على من أكرها
بقيمة العبد ونصف المهر ... إن ذاك من قبل البضع يجري
أو رد بالجد لذي الصدر وإن ... برد رقبة ذاك لم يتبن

كتاب الحجر

عقد الصبي والصغار والعقلا ... يعتبر إمضا الأولياء أبطلا
ولو بحر من ذي جنون غلبا ... وباطل أفتى كذا الصبا
وضمنا ما ألفاه فأكثبا
وما على المولى بقول العبد حق ... وسلم المال عليه إذ عتق
والجد والقاصر في المال نحق

كتاب الحجر للفساد

ولم يحف في سفه من يحجر ... بل الذي يسلخ خاطي الأمر
ليس لنا في المال أن نمكنه ... أو من خمس وعشرون سنه

واوجبا

وأوجبا الحجر به ولو وقف ... على رضا حاكمه المصرف
وليسع في القيمة عبد حجرا ... ويكحه جار بمثل امهره
والحجر لا منع جها فرضا ... والنفقات والزكوة أيضا
لكن يكون المال في يد الثقه ... حتى يرى مصلحة والنفقه
وجاز في ثلثه ان يوصي ... بكل خير قد أراد الموصي
وما على الغاسق حجر مطلقا ... إذا عدا المال به محققا

فصل في حد البلوغ

ومبلغ الغلام بالإحبال ... والاحتلام منه والإنزال
أو لي مجي ينتهي في العمد ... إلى ثمان منه بعد عشر
ومبلغ الأنثى بخمس وجل ... والاحتلام أو تسع العشر
والخمس بعد العشر قالا بهما ... رواية عند سوى العلما
والقول في البلوغ للراهق ... وصار كالبالغ في الجنايه
لا حجر في الدين ولكن ابدا ... يحبس أو يبيع مالا وجدا
في دينه فان يك الدراهم ... وفاه والدين قضاه الحاكم
أو فيبع أحد النقدين ... باخرها لغه في الدين
وأوجبا عليه حجر الحاكم ... من بيع المال للمخاصم
إذا أبى القضا للدين وما ... أقوى من بعد الوفاء لزما
وان له دون الديون مال ... يتفق منه ذا وذا العيال
كولده الأطفال والزوجات ... له دوي الأرحام من جهات
وإن يقل لا مال لي لا يحبس ... لهو بلا بينة تنبس
الا بما دل على اليسار ... كالعرض والضمان والإنهار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)